المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 18 العدد 01 السنة 2022 ص ص 474-505
ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

The Impact of Waqf Properties on the Urban Environment

تأثيرعقارات الوقف في الوسط الحضري

ط.د/ عيسى صوادق [1] أ.د/ العربي حران [2]
[1] جامعة الجزائر 2، souadekaissa03@gmail.com
[2] جامعة الجزائر 2، elarbi.harane@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 04/ 05/ 2022 تاريخ القبول: 2022/09/15 تاريخ النشر: 31/ 12/ 2022

Abstract:

The Waqf system is one of the most important Islamic charitable institutions that has played a vital role throughout history in social, economic, and cultural development. It represents a model of solidarity, altruism, and social responsibility, contributing to the welfare of society in various fields, including religious, educational, and social domains.

This study aimed to explore the reality of Waqf in the city of Aflou, Algeria, by analyzing its practices, the motivations behind endowments, and the challenges it faces. The research relied on a mixed methodology, including field interviews with local residents, leaders, and Waqf administrators, as well as observation of Waqf institutions and their activities.

The findings indicate that most citizens primarily dedicate their endowments to religious purposes, such as mosques, Quranic schools, and zawiyas, with less attention to social causes. The motivations for Waqf are influenced mainly by religious values,

المؤلف المرسل: عيسى صوادق.
البريد الالكتروني: souadekaissa03@gmail.com

followed by social considerations. Factors such as family upbringing, local culture, and personal experiences strongly shape attitudes toward endowment. Furthermore, the study revealed that legal, administrative, and social obstacles limit the effectiveness of Waqf and hinder its developmental role.

The research concludes that reviving Waqf in Algeria requires modern investment mechanisms, legal protection, active participation of civil society, and public awareness campaigns. Properly managed Waqf can serve as a sustainable source for social and economic development, creating opportunities for employment, supporting infrastructure, and contributing to the general welfare of society.

Keywords:

Waqf; Islamic Endowment; Charitable Institutions; Social Development; Economic Investment; Algeria; Civil Society; Religious Motivation

الملخص :

يُعدّ الوقف من أهم النظم المؤسسية التي أبدعتها الحضارة الإسلامية، لما يتسم به من قدرة على تحقيق الاستدامة في العطاء، ودعم مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد شكّل الوقف عبر التاريخ الإسلامي ركيزة أساسية في تمويل مجالات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والإغاثة، وأسهم بذلك في تخفيف العبء عن الدولة وتعزيز التكافل بين أفراد المجتمع (أبو زهرة، 1972؛ الصلاحات، 2005).

ورغم الأهمية البالغة للأوقاف، وما تزخر به الجزائر من أعيان وقفية متنوعة، إلا أن واقعها الحالي يعاني من ضعف الاستثمار، وتراجع الأداء التنموي، نتيجة جملة من الإشكالات التنظيمية والإدارية، إلى جانب محدودية الوعي المجتمعي بثقافة الوقف وأبعاده التنموية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الوقف على المستوى المحلي، باعتباره نموذجًا معبرًا عن الوضع الوطني، وذلك من خلال تحليل أدواره

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

الاجتماعية والاقتصادية، وتشخيص أبرز العوائق التي تحول دون تفعيله، وصولًا إلى اقتراح مجموعة من التصورات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في إحياء المؤسسة الوقفية، وتعزيز مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية :

الوقف، التنمية المستدامة، استثمار الأوقاف، المؤسسة الوقفية، الدور الاجتماعي للوقف، الدور الاقتصادي للوقف، الوقف في الجزائر.

مقدمة :

يُعدّ الوقف من أبرز المؤسسات التي أسهمت في بناء الحضارة الإسلامية وترسيخ قيم التضامن الاجتماعي، إذ شكّل على مرّ العصور آلية فعّالة لضمان استمرارية العطاء، وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع. وقد تميز نظام الوقف بقدرته على تلبية احتياجات فئات واسعة من المجتمع، مثل طلبة العلم، والفقراء، والمرضى، وابن السبيل، دون أن يشكّل عبئًا مباشرًا على موارد الدولة (المصري، 1999).

وقد أولى الإسلام عناية خاصة للوقف، من خلال الحثّ عليه، ووضع الضوابط الشرعية التي تنظّم إنشاءه وإدارته، بما يضمن الحفاظ على أصوله وتوجيه عوائده نحو الأغراض التي وُقف من أجلها. كما اجتهد الفقهاء والعلماء في تطوير آليات الوقف، سواء من خلال الإدارة الفردية أو عبر مؤسسات وقفية متخصصة، بما يحقق مقاصده التنموية ويضمن ديمومته عبر الزمن (الزرقا، 2004).

وفي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، وتزايد الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني في دعم التنمية، برزت الحاجة إلى إعادة إحياء الوقف وتفعيل وظائفه بما يتلاءم مع متطلبات العصر. غير أن واقع الوقف في كثير من

المجتمعات الإسلامية، ومنها المجتمع الجزائري، يكشف عن فجوة واضحة بين الإمكانات المتاحة للأوقاف وبين مستوى إسهامها الفعلي في التنمية.

فعلى الرغم من وفرة الأصول الوقفية من أراضٍ وعقارات، إلا أن جزءًا معتبرًا منها لا يزال يعاني من ضعف الاستغلال أو الإهمال، نتيجة عوامل متعددة، من بينها القصور الإداري، وغياب الرؤية الاستثمارية، وضعف التنسيق بين مؤسسات الوقف وبقية الفاعلين الاجتماعيين. وهو ما يستدعي إعادة النظر في أساليب إدارة الأوقاف وتنميتها، والانتقال بها من الدور التقليدي المحدود إلى أدوار تنموية أكثر شمولًا وفاعلية (العبادي، 2017).

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة موضوع الوقف من زاوية تنموية، مع التركيز على الواقع المحلي، بوصفه مدخلًا لفهم التحديات التي تواجه المؤسسة الوقفية، واستشراف سبل تفعيلها بما يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

1/إشكالية الدراسة

على الرغم من الأهمية التاريخية والشرعية للوقف، وما يمتلكه من إمكانات اقتصادية واجتماعية معتبرة، إلا أن دوره التنموي في الوسط الحضري الجزائري لا يزال محدودًا، ويغلب عليه الطابع الديني التقليدي، خاصة في توجيه العقارات الوقفية نحو بناء المساجد ومرافق التعليم القرآني، مقابل ضعف حضورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وانطلاقًا من هذا الواقع، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى إسهام العقارات الوقفية في تحقيق التنمية داخل الوسط الحضري؟ وما الأسباب التي حالت دون تطور الأوقاف وتنوع مجالات استثمارها؟ ولماذا يقتصر توجيه جزء كبير منها على الجانب الديني دون غيره؟

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

فرضيات البحث

انطلاقًا من إشكالية الدراسة، تم اعتماد أربع فرضيات رئيسة، تتمثل فيما يأتي:

1. يتركز توظيف العقارات الوقفية في المجتمع محل الدراسة على بناء المساجد ومرافق تعليم القرآن الكريم، دون غيرها من المجالات التنموية، ويُعزى ذلك إلى الثقافة السائدة لدى الواقفين، وقناعاتهم الدينية التي تدفعهم إلى تفضيل الوقف المباشر والملموس، ويتجلى ذلك في الإقبال الكبير على التبرع للمساجد مقارنة ببقية أوجه الوقف.
2. تؤدي محدودية المعرفة بقوانين الوقف وآليات تسييره إلى ضعف إقبال المستثمرين على التعامل مع المؤسسة الوقفية، نتيجة غياب الثقة والتخوف من عدم جدوى الاستثمار في الأراضي والعقارات الوقفية.
3. يسهم ضعف التنسيق بين مؤسسات الوقف ومكونات المجتمع المدني، إلى جانب حالة القطيعة والصراع بين البعد الديني والبعد المجتمعي، في تراجع الإقبال على الوقف، ويتجلى ذلك في غياب الاعتراف المتبادل وضعف الشراكات.
4. يشهد المجتمع توجهًا متزايدًا نحو الوقف النقدي باعتباره وسيلة لإنشاء أوقاف عقارية جديدة، ويتضح ذلك من خلال مشاركة المواطنين في مشاريع جماعية للتبرع تهدف إلى تأسيس مشاريع وقفية.

1/ثقافة الوقف والتبرع

يُعدّ الوقف من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة في المجتمعات الإسلامية، إذ ارتبط ظهوره وتطوره بمنظومة القيم الدينية والثقافية التي وجّهت سلوك الأفراد في توظيف أموالهم لخدمة الصالح العام. ومن ثمّ فإن تحليل ثقافة الوقف والتبرع يقتضي الوقوف عند مفهوم الوقف وأبعاده الشرعية والاقتصادية، لما

لذلك من أثر مباشر في فهم أنماط التوجه الوقفي السائدة داخل المجتمع (أبو زهرة، 1972).

يُقصد بالوقف في معناه اللغوي الحبس والمنع، سواء كان ذلك حبسًا ماديًا أو معنويًا، ويُطلق عليه كذلك التحبيس أو التسبيل. أما في الاصطلاح الفقهي، فيتمثل الوقف في حبس أصل المال وتسبيل منفعته على جهة من جهات البر، بما يضمن استمرار الانتفاع مع بقاء عين المال. ويؤكد هذا التعريف البعد الاستدامي للوقف، الذي يجعله مختلفًا عن غيره من صور الصدقات المؤقتة، حيث يرتبط بمنفعة دائمة لا تنقطع بمرور الزمن (أبو زهرة، 1972، ص. 5).

ومن الزاوية الاقتصادية، يُنظر إلى الوقف باعتباره آلية لتحويل جزء من الثروات والمداخيل الفردية إلى موارد تكافلية دائمة، تُوجّه عوائدها لتلبية احتياجات اجتماعية متعددة، من خلال توفير السلع والخدمات، ودعم الفئات الهشة، وتعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع الخيري. ويُعدّ هذا القطاع أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي في إطار الاقتصاد الإسلامي، لما يتيحه من توازن بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي (صالحي، 2006).

ولا يقتصر مفهوم الوقف على التجربة الإسلامية وحدها، إذ عرفت المجتمعات الغربية صيغًا قانونية ومؤسسية تؤدي وظائف قريبة منه. ففي القانون الفرنسي، يُنظر إلى الوقف الخيري باعتباره تخصيصًا دائمًا لجزء من رأس المال لأغراض خيرية عامة أو خاصة، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات. أما في النظام الأمريكي، فيبرز نظام **Trust**، الذي يقوم على الثقة القانونية في إدارة الأموال المخصّصة لتحقيق أهداف محددة، وهو ما يعكس تقاطعًا وظيفيًا مع الوقف، رغم اختلاف المرجعيات الدينية والتشريعية.(Cizakca, 2011)

ويقوم الوقف، بوصفه عقدًا شرعيًا، على أركان أساسية تتمثل في الواقف الذي يصدر عنه إنشاء الوقف، والموقوف وهو المال أو العين محل الوقف، والموقوف عليه الذي تُخصّص له المنافع، إضافة إلى الصيغة التي تعبّر عن إرادة إنشاء الوقف.

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

ويُعدّ توفر هذه الأركان شرطًا لازمًا لضمان صحة الوقف واستمرارية منفعته، بما يحفظ حقوق الأطراف المعنية ويحقق مقاصده الشرعية والتنموية (المصري، 1999).

وتتعدد أنواع الوقف بحسب الجهة الموقوف عليها، حيث يظهر الوقف الأهلي أو الذري، الذي يُخصّص ريعه للواقف أو لذريته ثم يؤول بعد انقطاعهم إلى جهة خيرية، إلى جانب الوقف الخيري العام الذي تُوجّه منافعه إلى عموم المجتمع في مجالات البر المختلفة، فضلًا عن الوقف المشترك الذي يجمع بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. ويعكس هذا التنوع مرونة نظام الوقف وقدرته على التكيّف مع الحاجات الاجتماعية المتباينة (الصلاحات، 2005).

وتتجلى أهداف الوقف في تحقيق جملة من الغايات الاجتماعية والاقتصادية، من أبرزها ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي، وتحقيق التوازن داخل المجتمع، ودعم الفئات الضعيفة، وضمان استمرارية المال وبقاء منفعته عبر الزمن. كما يسهم الوقف في إطالة أمد الانتفاع من الموارد الموقوفة، بما يسمح بتوارث أثرها التنموي عبر أجيال متعاقبة، ويجعلها من أنجع أدوات التنمية المستدامة (الداودي، 1998).

وقد اضطلع الوقف بدور محوري في مختلف مجالات التنمية، لا سيما في المجال التعليمي والثقافي، حيث أسهم في إنشاء المدارس والجامعات، وتوفير الموارد اللازمة للعلماء وطلبة العلم، ودعم بعض التخصصات العلمية الدقيقة. كما ارتبط تطور الرعاية الصحية في الحضارة الإسلامية ارتباطًا وثيقًا بالأوقاف، التي موّلت المستشفيات والمدارس الطبية وقدّمت خدمات صحية واسعة النطاق. وفي الجانب الديني، ظل الوقف الأداة الرئيسة في بناء المساجد وتجهيزها ودعم أنشطة التعليم القرآني والدعوة، وهو المجال الذي استقطب اهتمام الواقفين بدرجة أكبر مقارنة بغيره من المجالات (المصري، 1999؛ منصوري، 2000).

ويُظهر هذا المسار التاريخي أن ثقافة الوقف والتبرع تتأثر بدرجة كبيرة بالمعتقدات الدينية، ومستوى الوعي، والتنشئة الاجتماعية، حيث تميل التوجهات الوقفية في كثير من الأحيان إلى المجالات ذات الطابع الديني المباشر، في حين تتراجع الأوقاف الموجّهة نحو المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع. وهو ما يفسر الحاجة إلى إعادة توجيه الثقافة الوقفية، بما يعزز الوعي بالأبعاد التنموية الشاملة للوقف، ويُسهم في توسيع مجالات استثماره بما يخدم متطلبات المجتمع المعاصر (العبادي، 2017).

3/الوقف والجمعيات

يشكل الوقف أحد أبرز مكونات المجتمع المدني في الجزائر، حيث تتقاطع أدواره التنموية مع أنشطة الجمعيات، باعتبارها أقرب الهياكل إلى المواطن. ففي نهاية عام 2024، بلغ عدد الجمعيات في الجزائر أكثر من 140,400 جمعية، منها 1,952 جمعية وطنية، و33,444 جمعية ولائية، و113,364 جمعية بلدية، بما في ذلك حوالي 16 ألف جمعية دينية، في حين بلغ عدد الأحزاب السياسية نحو 74 حزبًا عام 2025 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2025). يعكس هذا العدد الهائل مدى انتشار المجتمع المدني وأهمية الجمعيات في مختلف المجالات، خاصة في المجال الخيري والاجتماعي والاقتصادي، بما يشمل الوقف.

1.3تعريف المجتمع المدني

تعددت التعاريف الفكرية للمجتمع المدني عبر التاريخ. فقد اعتبر جان جاك روسو وجان لوك وهيجل المجتمع المدني مرحلة انتقالية من الحالة الفطرية إلى الحالة المدنية، بينما قدم المفكر الإيطالي غرامشي تصورًا شاملاً للمجتمع المدني والدولة، موضحًا أن الدولة تتكون من المجتمع السياسي والمجتمع المدني معًا، وأن المجتمع المدني يشكل "الوجود الخاص خارج نطاق الدولة لكنه مرتبط بها جوهريًا، ويعمل كوسيط بين التشكيلة الاقتصادية والدولة" (هوبزهايم، 2018). ويرى روسو أن المجتمع المدني يمثل نقيض المجتمع الديني، بينما عرفت أماني قنديل المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيًا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

والدولة، وتعمل على تحقيق مصالح عامة أو لفئات مهمشة، ملتزمة بقيم الاحترام والتسامح والتعايش السلمي" (قنديل وآخرون، 2019).

2.3تعريف الجمعية

تعد الجمعية أحد أهم أشكال التنظيم في المجتمع المدني، ولها عدة تعريفات. فمنها ما يرى أن الجمعية هي اتفاق بين شخصين أو أكثر لتحقيق تعاون مشترك أو غاية محددة، وهي غير هادفة للربح وتعتمد في مواردها على اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم، بما في ذلك التبرعات الوقفية الحكومية أو الأهلية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990). كما يُعرّفها قانونيًا بأنها "اتفاقية تجمع أشخاصًا طبيعيين أو معنويين لغرض غير ربحي، يسعون لتسخير معارفهم ووسائلهم للارتقاء بأنشطة اجتماعية، ثقافية، رياضية، أو مهنية محددة" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990).

3.3علاقة الجمعيات بالوقف

تمثل الجمعيات حلقة وصل بين الوقف والمستفيدين، حيث يمكن توجيه الأوقاف لخدمة الأنشطة الاجتماعية والخيرية التي تنفذها الجمعيات، سواء على مستوى التعليم، الصحة، الثقافة، أو الخدمات العامة. ورغم حداثة الجمعيات في المجتمع العربي، فإنها لم تصل بعد إلى الدور المهني الكامل نتيجة مجموعة من العوائق الهيكلية والسياسية والاجتماعية.

4.3تحديات الجمعيات

تواجه الجمعيات عدة صعوبات تعيق عملها وفعاليتها، أبرزها التنافس بين السلطة وقوى المعارضة، مما يؤدي إلى فقدان الحيادية وتغليب العمل السياسي على المدني. كما تؤثر الصراعات الداخلية على توزيع المناصب والسيطرة على الجمعيات، ويضاف إلى ذلك افتقار بعض الجمعيات للشفافية، وضعف الجانب البحثي والعلمي،

والتبعية للأيديولوجيات أو النفوذ السياسي، ما يضعف ثقافة المشاركة ويحد من توسع قاعدة الاستفادة (خديم، 2005؛ بن عزة، 2017). علاوة على ذلك، تمثل مسألة التمويل والشفافية مصدرًا للقلق، حيث يقتصر الدعم على بعض الفئات أو يتم استخدامه لأغراض محددة، ما يخلق ترددًا لدى المتبرعين والمستفيدين المحتملين.

5.3أثر الجمعيات في نشر ثقافة الوقف

رغم هذه التحديات، تظل الجمعيات منبرًا مهمًا لتعزيز ثقافة الوقف، من خلال تحفيز المواطنين على التبرع للأوقاف وتوجيهها نحو المشاريع التنموية، بما يشمل التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، والمشاريع العمرانية. ويُعد التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الوقفية أمرًا جوهريًا لضمان الاستفادة المثلى من الموارد، وتحقيق التكامل بين القطاع الأهلي والحكومي، بما يعزز التنمية المستدامة ويعمق التكافل الاجتماعي (موسى سالمي، 2019؛ محمد سحنون وزين الدين بن عامر، 2019).

4/الوقف النقدي

بعد عملية الجرد، تبين أن الأوقاف العقارية، التي تجاوزت 16 ألف وقف عبر الوطن، لا تزال غير فعالة اجتماعياً، وغالباً ما توجه لدعم المساجد ودور تعليم القرآن، والتي بلغ عدد المنتسبين إليها نحو مليوني متعلم عبر الوطن، إضافة إلى 1,600 زاوية تعليمية وبعض المنازل التي تحولت لمراكز لجمعيات المجتمع المدني (سحنون & بن عامر, 2019). كما لوحظ غياب الوقف النقدي تماماً، رغم أهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق النائية والجزائر العميقة (بوجلال, 2003).

1.4تعريف الوقف النقدي

الوقف النقدي هو قيام مجموعة من الواقفين بتكوين صندوق وقفي من خلال صكوك وقفية محددة القيمة، تُطرح للجمهور عبر جمعيات خيرية، مؤسسات مصرفية أو جهات حكومية وفق ضوابط شرعية ونظامية محددة (محمد بن عيسى, 2016). ويعتبر الوقف النقدي مشروعاً مقبولاً دينياً، خاصة مع انتشار النقود الرقمية

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

والحسابات البنكية، التي تسمح باستثمار الأموال دون تعريض رأس المال للخطر، بما يحقق المقاصد الشرعية من الإنفاق على المحتاجين والفقراء (أبو زهرة, 1972).

2.4أهداف الوقف النقدي

أهداف الوقف النقدي تتعلق بضمان استدامة الموارد الوقفية وتحقيق التنمية الشاملة، ومن أبرزها:

- توفير موارد مستمرة لدعم المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية (الطيب داودي, 1998).
- تمكين المجتمع المدني والجمعيات الخيرية من التمويل المستدام عبر صناديق وقفية مشتركة (عماري &عبيشا, 2019.(
- ربط النشاط الاقتصادي بالوقف لضمان تحقيق عوائد مستمرة تعود بالنفع على الفئات المحتاجة والمجتمع ككل (سليم هاني منصور, 2004).

3.4الوقف النقدي والقطاع المؤسساتي

الوقف النقدي يمثل جزءاً من **القطاع الثالث** في البناء الاقتصادي، الذي يضم الجمعيات والمؤسسات التطوعية غير الربحية، ويكمل جهود الدولة التنموية (سحنون &بن عامر, 2019). ويتشكل القطاع المؤسساتي في الدول الحديثة من:

1. الشركات الإنتاجية لإنتاج سلع وخدمات بغرض الربح.
2. المؤسسات المالية والبنوك.
3. شركات التأمين.
4. الإدارة العامة والخدمات الحكومية.
5. التنظيمات الخاصة غير الربحية مثل الجمعيات والوقف.
6. الأسر كوحدات استهلاكية (سليم هاني منصور, 2004).

4.4أهمية الوقف النقدي في التنمية

تبني فكرة الوقف النقدي في الجزائر يحتاج إلى رفع مستوى الوعي لدى المسؤولين عن الأوقاف والاقتصاديين والجمهور، مع التركيز على التدريب والتثقيف المالي والإداري، لضمان استدامة الموارد الوقفية وتعظيم الاستفادة منها في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والبنية التحتية. وهذا يشمل الاستثمار في مشاريع عقارية وخدماتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التكافل الاجتماعي (الطيب داودي, 1998; مصطفى الخشاب, 1986).

5/ التجربة الجزائرية في مجال الوقف

يعد الوقف في الجزائر أحد أهم الأدوات الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت عبر التاريخ في دعم المجتمع المحلي وتمويل المشروعات الخيرية والتنموية. ويحتل الوقف الجزائري المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث حجم الثروة الوقفية، كما يتميز بتنوع الأملاك الوقفية بين الأراضي الفلاحية، الأراضي البيضاء، المحلات التجارية، بساتين الأشجار المثمرة، محطات الوقود، إضافة إلى المطاعم، المغاسل، النوادي، والحمامات. ورغم تنوع هذه الأملاك، فإن العقارات تشكل الحصة الأكبر من الثروة الوقفية، مما يجعل سيولتها المالية ضعيفة. ومع ذلك، تحافظ هذه العقارات على قيمتها بمرور الوقت، إلا أنها في غالب الأحيان تحتاج إلى الصيانة أو الترميم، وأحيانًا إعادة البناء الكامل لبعضها (بوساحة، 2020؛ بومدين، 2018).

1.5الأملاك الوقفية في الجزائروطرق استثمارها

إن الاستثمار الوقفي العقاري في الجزائر لم يشهد تطبيقًا ميدانيًا واسعًا، إذ تظل وتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية ضعيفة، على الرغم من كونها مشاريع واعدة وذات أثر اقتصادي واجتماعي كبير. ويظهر من المشاريع النموذجية مثل مشروع **حي الكرام والمسجد الأعظم** وجود نقلة نوعية في التفكير الاستثماري للوقف، مدعومة بالقوانين، أبرزها **قانون الأوقاف رقم 10/91** الذي تضمن المادة 45 المتعلقة بالاستثمار الوقفي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، و**قانون 07/01** الذي فصل صيغ الاستثمار بشكل أكثر وضوحًا (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2022).

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

من أبرز التجارب الاستثمارية الوقفية في الجزائر:

- **مشروع "تاكسي الوقف** :"تم تأسيس شركة خاصة باسم "ترانس وقف" لشراء سيارات الأجرة، مما وفر فرص عمل للشباب العاطل عن العمل، مع خطط لتوسيع المشروع ليشمل مئات السيارات في مختلف المحافظات.
- **مشروع دارالإمام بالمحمدية** :يهدف لتطوير معارف الأئمة، ويضم جناحًا إداريًا، قاعات محاضرات، مكتبة، ناديًا، مطعمًا، وغرفة لإيواء 150 فردًا، بتمويل من حساب الأوقاف ودعم الدولة.
- **مشروع حي الكرام بالعاصمة** :يشتمل على 150 مسكنًا، مستشفى، 170 محلًا تجاريًا، فندقًا، مبنى للأيتام، مسجدًا، وموقفًا للسيارات، بتمويل كامل من الدولة بمبلغ 1.3 مليار دج.
- **مشروع الجامع الأعظم** :مجمع ثقافي ضخم يضم دار القرآن، معهدًا عاليًا للدراسات الإسلامية يستوعب 3000 طالب، مركزًا ثقافيًا وصحيًا، عمارات سكنية وإدارية، فندقًا، مكتبات، مسرحًا، متحفًا وحدائق، ومرافق رياضية وترفيهية، مما يعكس شمولية الاستثمارات الوقفية.
- مشاريع أخرى تشمل بناء مركز ثقافي بوهران، ترميم معهد الشيخ عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، والمركب الوقفي البشير الإبراهيمي ببلدية بوفاريك، والتي تعتمد على تبرعات المجتمع المحلي لتجسيد هذه المشاريع (بن عيسى، 2016).

وتهدف هذه المشاريع إلى تحويل الأصول الوقفية من مجرد ممتلكات جامدة إلى **أدوات تنموية مستدامة** تدرّ عوائد مالية واجتماعية.

2.5الهيكل الإداري والتنظيمي لتسييرالأوقاف في الجزائر

تتبع إدارة الأوقاف الجزائرية **مديرية الأوقاف والزكاة والحج**، وتضم أربع مديريات فرعية، أهمها:

1. المديرية الفرعية للبحث عن الأملاك الوقفية والمنازعات
2. المديرية الفرعية لاستثمار الأملاك الوقفية
3. المديرية الفرعية للحج والعمرة
4. المديرية الفرعية للزكاة

ومع ذلك، فإن دمج الإدارات الفرعية تحت مديرية واحدة يؤدي إلى بعض القصور، إذ يشتت الجهود الإدارية للعاملين ويؤثر على متابعة الاستثمارات الوقفية، خاصة في أوقات الحج وجمع الزكاة، مما يتطلب تطوير الهيكل الإداري لمنح إدارة الأوقاف استقلالية أكبر (سحنون وزين الدين، 2019).

3.5آفاق تسيير الأوقاف في الجزائر

تمثل آفاق تسيير الأوقاف في الجزائر تحديًا وفرصة في الوقت نفسه، إذ تشمل:

- **تطوير اكتشافات الأملاك الوقفية** :تم توثيق أكثر من 16 ألف عقار وقفي، إلا أن الجزائر تستغل حوالي 40% فقط من هذه الأوقاف (رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، 2022).
- **حل المنازعات العقارية** :توجد حوالي 600 قضية وقفية تم الفصل في 58% منها لصالح الأوقاف.
- **تنمية الاستثمار الوقفي** :تحتاج المشاريع الوقفية الجديدة إلى إدارة متخصصة وخبراء لمتابعة التنفيذ والمراقبة لضمان استدامة العوائد.
- **تشجيع البنوك على تمويل الوقف** :على الرغم من عزوف القطاع المصرفي التقليدي عن الاستثمار الوقفي، إلا أن القروض الاستهلاكية الإسلامية بدأت في 2022، مما يفتح المجال لتعزيز التمويل الوقفي.
- **تعزيز المشاركة الشعبية** :يعتمد النجاح الوقفي على نشر ثقافة الوقف وتشجيع التبرعات الفردية والجماعية، مستفيدين من العادات الاجتماعية مثل التويزة والمساعدات خلال الأعراس والمآتم والأعياد.

ويمكن استثمار أموال الوقف في مجالات متعددة مثل:

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

- **العقارات والأراضي الزراعية** :لتأجيرها أو تطويرها مشاريعًا إنتاجية وزراعية.
- **قطاع السكن والعمران** :إنشاء مقاولات وقفية للصيانة والترميم أو توفير مساكن.
- **الصناديق الوقفية للتنمية المحلية** :لمواجهة حاجيات المناطق المحتاجة من المياه، البنية التحتية، فرص العمل، والدعم الاجتماعي.
- **المجال الفلاحي والصناعي والسياحي** :إقامة مشاريع فلاحية مثل غرس النخيل، زراعة الزيتون، وقرى سياحية للاستفادة من الموارد الطبيعية والثقافية.
- **دعم المشاريع العلمية والاجتماعية** :حماية صغار المنتجين، دعم براءات الاختراع، وتمويل المشاريع التعليمية والثقافية (الطيب داودي، 1998).

تعكس هذه الآفاق أن **الوقف النقدي والمساهمات الشعبية** يمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للتمويل المستدام، مستفيدين من التقاليد الجزائرية في جمع الأموال للتضامن الاجتماعي، سواء لمشاريع دينية، تعليمية، خيرية أو في أوقات الأزمات (عبيشا وعماري، 2019).

4.5الأساليب الاستثمارية للأملاك الوقفية وفق القانون الجديد

ينص **القانون الجديد للأوقاف** على عدة أساليب لاستثمار الأملاك الوقفية، وفق **المادة 69**، بحيث يمكن للسلطة المكلفة بالوقف أن تشغل الأملاك الوقفية العامة أو الحصة الإميرية في الوقف المشترك، واستثمارها وتنميتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أبرز هذه الأساليب: الإيجار، المزراعة، المساقاة، المكَر–المرصد، المقاولة، المقايضة، الصيانة والترميم، المشاركة، البناء والتشغيل والتحويل، البناء والاستغلال، القروض، المرابحة، والسلم (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2022).

1. الإيجار

الإيجار هو عقد يلتزم بموجبه المستأجر بالانتفاع بالملك الوقفي لمدة محددة مقابل بدل متفق عليه، ويعد هذا النمط الأكثر شيوعًا في الجزائر نظرًا لطبيعة الأوقاف العقارية (بوساحة، 2020).

2. المزراعة

المزراعة هي عقد تسليم الأراضي الوقفية لشخص أو جهة لغرض زراعي محدد، مقابل حصّة متفق عليها من المحصول، لمدة محددة يتم الاتفاق عليها عند إبرام العقد (بن عيسى، 2016).

3. المساقاة

المساقاة عقد يبرم بين السلطة المكلفة بالوقف ومن يقوم بسقي الأشجار ورعايتها، مقابل جزء محدد من ثمارها لمدة معينة يتم الاتفاق عليها عند إبرام العقد.

4. المكَر–المرصد

هو نوع من الإيجار الوقفي يتم فيه منح المستأجر أرضًا وقفية عاطلة أو جزءًا منها للبناء أو الزراعة مقابل دفع عوض مالي يساوي قيمة الأرض الموقوفة، مع الالتزام بدفع مبلغ سنوي آخر كبدل عن الانتفاع (سحنون وزين الدين، 2019).

5. المقاولة

عقد يلتزم فيه شخص أو أكثر بصنع شيء أو تأدية عمل معين مقابل دفع بدل حاضر أو مؤجل، وتشمل المقاولة الصناعية حيث يتعهد المقاول بتسليم سلعة إلى الزبون أو بيعها وفق شروط محددة (الطيب داودي، 1998).

6. المقايضة

عقد يتم فيه تبادل ملك وقفي بملكية أخرى، في إطار احترام أحكام المواد 36، 37، و38 من القانون الجديد للأوقاف.

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

7.الصيانة والترميم

عقد يتم بموجبه صيانة الأملاك الوقفية المبنية أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الخراب، مقابل دفع المستأجر لقيمة الصيانة أو الترميم مع خصمها من بدل الإيجار وفق اتفاق مسبق مع السلطة المكلفة بالوقف (بومدين، 2018).

8.المشاركة

عقد يبرم بين السلطة المكلفة بالوقف وشخص طبيعي أو معنوي، أو عدة أشخاص، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو مشروع، بحيث يتقاسم الشركاء الأرباح الناتجة عن المشروع وفق الاتفاق المبرم.

9البناء والتشغيل والتحويل

هو عقد يلتزم فيه المستثمر أو عدة مستثمرين بتنفيذ مشروع على العقار الوقفي، وإدارته وتشغيله وصيانته لمدة محددة، مع استرداد نفقاتهم وتحقيق أرباح، ثم تحويل المبنى للسلطة المكلفة بالوقف بعد انتهاء مدة العقد (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2022).

10.البناء والاستغلال

عقد مشابه سابقه، لكنه يمتد لفترة طويلة، ويستفيد المستثمر من العقار الوقفي مقابل دفع بدل إيجار متفق عليه خلال مرحلة الاستغلال، ونسبة محددة من قيمة المشروع الاستثماري (بن عيسى، 2016).

11القروض

عقد تمنح فيه السلطة المكلفة بالوقف رأس مال لشخص أو جهة لاستخدامه في التجارة مقابل اتفاق مسبق على الربح المتحقق.

12. المرابحة

هو عقد يلتزم فيه المستفيد بشراء سلعة محددة بتكلفة مع إضافة هامش ربح محدد مسبقًا، وفق شروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين .

13. السلم

عقد يمنح فيه المستفيد سلعة آجلة، مقابل دفع ثمنها آجلاً، ويمكن أن تكون السلطة المكلفة بالوقف هي المستلمة أو الممولة للسلعة.

ملاحظات عامة على العقود الوقفية

يمكن ملاحظة تشابه كبير بين هذه العقود، حيث أن معظمها يقوم على **الاستغلال عن طريق الإيجار الوقفي** .ويعكس ذلك أن الأملاك الوقفية في الجزائر غالبًا ما تكون **عقارات وأراضٍ، مع ضعف السيولة المالية**، وأن هذه العقود تمثل **عقود تمويل استغلالي أكثر منها استثمارًا وقفيًا بالمفهوم الموسع**)بوساحة، 2020؛ بن عيسى، 2016).

6. الضوابط الشرعية في استثمار أموال الوقف

يحكم استثمار أموال الوقف مجموعة من الضوابط الشرعية التي تهدف إلى الحفاظ على هذه الأموال وضمان تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز هذه الضوابط:

1. **مطابقة الاستثمار لأحكام الشريعة** :يجب أن تكون جميع عمليات استثمار أموال الوقف متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتجنب أي مجالات محرمة شرعًا (الشريف، 2019).
2. **اختيار مجال المشروع بعناية** :ينبغي اختيار صيغة استثمارية تحافظ على الوقف وحقوق المستفيدين، وتحقق أفضل العوائد الاقتصادية الممكنة التي يمكن إنفاقها على الجهات الموقوف عليها (الحاج، 2020).
3. **تقليل المخاطر الاستثمارية** :يراعى الابتعاد عن المشاريع عالية المخاطر، وعدم تعريض الأموال الوقفية للخطر الشديد (النجار، 2018).

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

4. **تنويع مجالات الاستثمار** :لتقليل المخاطر وضمان استدامة العوائد (الرملي، 2021).

6.5الضوابط الشرعية في استثمار أموال الوقف

يحكم استثمار أموال الوقف مجموعة من الضوابط الشرعية التي تهدف إلى الحفاظ على هذه الأموال وضمان تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز هذه الضوابط:

1. **مطابقة الاستثمار لأحكام الشريعة** :يجب أن تكون جميع عمليات استثمار أموال الوقف متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتجنب أي مجالات محرمة شرعًا (الشريف، 2019).
2. **اختيار مجال المشروع بعناية** :ينبغي اختيار صيغة استثمارية تحافظ على الوقف وحقوق المستفيدين، وتحقق أفضل العوائد الاقتصادية الممكنة التي يمكن إنفاقها على الجهات الموقوف عليها (الحاج، 2020).
3. **تقليل المخاطر الاستثمارية** :يراعى الابتعاد عن المشاريع عالية المخاطر، وعدم تعريض الأموال الوقفية للخطر الشديد (النجار، 2018).
4. **تنويع مجالات الاستثمار** :لتقليل المخاطر وضمان استدامة العوائد (الرملي، 2021).
5. **الاستثمار المحلي والإقليمي** :يفضل توجيه أموال الوقف نحو المشروعات داخل الدولة أو في البلدان الإسلامية المجاورة، وتجنب تحويلها إلى دول أجنبية خارج الإطار الإسلامي (العسلي، 2017).
6. **توثيق العقود والتصرفات** :يجب توثيق جميع العقود والاشتراكات والمعاملات المتعلقة بأموال الوقف لضمان الشفافية القانونية (الهاشمي، 2016).

7. **المتابعة والمراقبة الدائمة** :من الضروري أن تقوم الإدارات الوقفية بمراقبة دقيقة للأنشطة الوقفية والإفصاح عن أعمالها وحساباتها، بما يشمل نشر الميزانيات وتقارير الأداء (بن يوسف، 2019).
8. **إعادة استثمار جزء من الريع** :يوصى بتوزيع جزء من العوائد على الجهات المستفيدة، والاحتفاظ بجزء آخر للاستثمار المستقبلي لضمان استمرارية الوقف وتحقيق التوازن بين الأجيال الحاضرة والقادمة (الفقيه، 2020).
9. **الالتزام بشروط الواقف وأهدافه** :يجب الالتزام بما نص عليه الواقف من شروط وأهداف، لضمان أن الاستثمار يخدم المقاصد الوقفية الأصلية (المنصوري، 2018).
5. **الاستثمار المحلي والإقليمي** :يفضل توجيه أموال الوقف نحو المشروعات داخل الدولة أو في البلدان الإسلامية المجاورة، وتجنب تحويلها إلى دول أجنبية خارج الإطار الإسلامي (العسلي، 2017).
6. **توثيق العقود والتصرفات** :يجب توثيق جميع العقود والاشتراكات والمعاملات المتعلقة بأموال الوقف لضمان الشفافية القانونية (الهاشمي، 2016).

7. **المتابعة والمراقبة الدائمة** :من الضروري أن تقوم الإدارات الوقفية بمراقبة دقيقة للأنشطة الوقفية والإفصاح عن أعمالها وحساباتها، بما يشمل نشر الميزانيات وتقارير الأداء (بن يوسف، 2019).
8. **إعادة استثمار جزء من الريع** :يوصى بتوزيع جزء من العوائد على الجهات المستفيدة، والاحتفاظ بجزء آخر للاستثمار المستقبلي لضمان استمرارية الوقف وتحقيق التوازن بين الأجيال الحاضرة والقادمة (الفقيه، 2020).
9. **الالتزام بشروط الواقف وأهدافه** :يجب الالتزام بما نص عليه الواقف من شروط وأهداف، لضمان أن الاستثمار يخدم المقاصد الوقفية الأصلية (المنصوري، 2018).

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

6/نتائج الدراسة الميدانية بمدينة آفلو

أظهرت الدراسة الميدانية نتائج مهمة حول فهم المجتمع للوقف وأهميته:

1.مصادر التعرف على الأوقاف

تبيّن أن غالبية المبحوثين تعرفوا على موضوع الأوقاف من خلال الملاحظة اليومية لمؤسسات الوقف، مثل المساجد والمقابر، بالإضافة إلى تأثير الأصدقاء والأسرة، والائمة، ووسائل الإعلام، والجامعة (المبحوثون، 2025).

2.الجهات الأكثر تأثيرًا في التوعية بالوقف

أظهرت المقارنة بين إجابات المبحوثين أن الوالدين يمثلون الجهة الأبرز في الحث على الوقف من خلال التنشئة الاجتماعية، يليهم الإعلام بمختلف وسائله (الإنترنت، التلفزيون، الإذاعة، الصحف اليومية)، ثم المسجد من خلال دور الإمام وخطبه في المناسبات الدينية والاجتماعية، وأخيرًا أعيان المجتمع الذين يمتلكون سلطة اجتماعية قوية (المبحوثون، 2025).

أما الجامعات فقد كانت الأقل تأثيرًا، حيث لم يتم تدريس الوقف بشكل مستقل إلا ضمن مواد محددة في تخصصات الشريعة، الاقتصاد، والحقوق، بينما كان الدور الفعلي للنوادي الطلابية في رفع مستوى الثقافة الوقفية (المبحوثون، 2025).

3.الفهم والموقف من الوقف

انقسم المبحوثون حول وضعية الأوقاف بين من أشاد بالاستفادة منها، ومن أشار إلى النقائص سواء على المستوى المادي أو المعنوي (المبحوثون، 2025). أما دوافع الوقف، فقد تصدّرها الجانب الديني، يليه الجانب الاجتماعي، حيث تُعتبر الأوقاف من أعظم القربات التي تجلب الثواب، وتستمر في تقديم الدعم للمجتمع الحالي والقادم (المبحوثون، 2025).

4.التأثيرات الثقافية والتاريخية

ساهم التاريخ المحلي في تعزيز ثقافة الوقف، من خلال تمازج القبائل والعروش في مدينة آفلو، وتأثر المنطقة بالحركة الصوفية والزوايا مثل القادرية، الطيبية، والتجانية، التي أسست لنفسها مراكز تعليمية ودينية لها امتداد واسع وتأثير روحاني وسياسي كبير (المبحوثون، 2025).

إلا أن الزوايا تواجه تحديات مثل ضعف توثيق المخطوطات والمواد العلمية، وقلة اهتمام الإعلام الوطني بها، مما أدى إلى ضياع جزء من التراث، ونقص نشر المفاهيم الصحيحة حول دور الزاوية كمؤسسة دينية تسعى للحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخ القيم المجتمعية (المبحوثون، 2025).

5.أثر الثقافة والسلوك الوقفي

أوضح المبحوثون أن العادات والتقاليد العربية الإسلامية تؤثر على سلوكيات السكان، سواء في تنظيم المنازل أو الممارسات الاجتماعية والدينية، كما يساهم الإمام وشيوخ الزوايا في توجيه المجتمع، من خلال إدارة المساجد والمدارس القرآنية والمجالس المحلية (المبحوثون، 2025

6.أثر المشاريع الخيرية على المجتمع

أبدى المبحوثون سعادتهم عند رؤية ثمار المشاريع الخيرية المكتملة، سواء دينية، اجتماعية، أو ثقافية، مما يؤكد على وجود رغبة فعلية في الخير داخل المجتمع، ويشير إلى أن القائمين على هذه المشاريع يمثلون "القائم الثاني" بعد الدولة في إدارة المشاريع الخيرية، خاصة في ظل محدودية قدرة الدولة على التمويل والإدارة وحدها (المبحوثون، 2025).

كما لوحظ استياء من تركيز التبرعات على الجانب الديني دون غيره، مما يعكس وعيًا بأهمية توزيع الموارد الوقفية بما يخدم الصالح العام ويستفيد منه الجميع، ويشير إلى الدور الكبير للثقافة المجتمعية في توجيه سلوكيات التبرع والوقف (المبحوثون، 2025).

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

7/تحليل نتائج المقابلات حول الوقف في مدينة آفلو

بعد دراسة تصريحات المبحوثين المستخرجة من المقابلات، يمكن استخلاص عدة استنتاجات حول العوامل المؤثرة في سلوكيات المتبرعين والمستفيدين من الأوقاف:

1.7دور الثقافة المحلية والتنشئة الاجتماعية

يتضح أن الثقافة المحلية والتنشئة الاجتماعية تلعبان دورًا بارزًا في تشكيل المواقف والسلوكيات الوقفية، حيث أن ردود الأفعال في المواقف المختلفة غالبًا ما تكون متقاربة، مع وجود استثناءات قليلة، مما يشير إلى تأثير العوامل الأخرى مثل شخصية الفرد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المبحوثون، 2025).

كما أن الخبرة العملية تتطور مع الوقت، حيث يزيد الوعي والجدارة لدى الأفراد في التعامل مع الأوقاف، مما يسهم في اتخاذ مواقف تساعد المجتمع والفرد على حد سواء (العسلي، 2017).

ويظهر التاريخ الإسلامي أن استمرار الأوقاف كان مدعومًا بإيمان الناس بها، سواء حكامًا أو محكومين، كونها تؤدي وظائف اجتماعية واقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها، مستندة إلى مفهوم الجمع بين الاعتقاد والعمل (الشريف، 2019).

2.7الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية

تحتاج الأوقاف اليوم إلى تطبيق فعال للقوانين التي تحميها من التجاوزات وتضمن نجاح استثمارها، نظرًا لتراكم القضايا القانونية العالقة، مثل القضايا المتعلقة بالوقف في الجزائر، والتي تعود أسبابها إلى الطبيعة القانونية للوقف، إذ يُعامل على أنه مال، مع الاعتراف بشخصيته المعنوية فقط وفق المادة 5 من قانون الأوقاف (بن يوسف، 2019).

كما توجد معوقات بيروقراطية تتعلق بالإدارة الوقفية ضمن الهيكل الإداري لوزارة الشؤون الدينية، بينما يحتاج الوقف إلى مرونة وسرعة في حركة الأموال مثل

الشركات، وقد اقترح القانون إنشاء سجل وقفي يشبه السجل التجاري لتسهيل الإحصاء والتخطيط (الرملي، 2021).

يضاف إلى ذلك ضرورة استعادة الثقة بين الدولة والمجتمع من خلال تشجيع الميسورين على التبرع ودعم الوقف بمشاريع حقيقية وناجحة، إلى جانب إدخال ثقافة الوقف تدريجيًا في المناهج الدراسية لتنشئة جيل واعٍ (الحاج، 2020).

3.7التنسيق بين الأوقاف والجمعيات والمجتمع المدني

أظهرت الدراسة ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، خاصة الجمعيات، وبين مؤسسات الأوقاف، رغم أهمية هذه الجمعيات في تلبية احتياجات المجتمع المحلي على المستوى المحلي والولائي، وفي بعض الأحيان خارج المدينة (المبحوثون، 2025).

وتتضح مستويات التنسيق المختلفة كالآتي:

1. التنسيق بين الجمعيات والأوقاف.
2. التنسيق بين الجمعية والدولة.
3. التنسيق بين الجمعيات نفسها.
4. التنسيق بين مجموعة من الجمعيات والدولة.
5. التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الاقتصادية.

وذلك يعكس الحاجة إلى تكاتف الجهود الإعلامية والتنظيمية للجمعيات لضمان انخراط جميع الفئات في الأنشطة الوقفية، والاستفادة من الطاقات المجتمعية (الهاشمي، 2016).

4.7الصراع بين التبرع الديني والاجتماعي

يتضح وجود صراع ضمن المجتمع بين التبرع للمساجد والوقف الديني مقابل التبرع للمشاريع الاجتماعية، نتيجة العادات المحلية التي تجعل جمع الأموال مرتبطًا بالمناسبات الاجتماعية مثل الزواج، والختان، والعمرة، وما شابهها (الفقيه، 2020). ويظهر دور "الشخص اللائم" الذي يوجه التبرعات لصالح جهة على حساب أخرى، ما يعكس وجود سلطة ضبط اجتماعي تتحكم في توجيه الموارد (المبحوثون، 2025).

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

5.7تحديات ومقترحات لتطوير الوقف

1. ضعف الإقبال على الأوقاف أدى إلى محدودية دورها، ليقتصر على التعليم الديني والشعائر والمناسبات، مما يتطلب تطوير نظامها ليتماشى مع العصر (المنصوري، 2018).
2. عمليات الجمع النقدي لا تزال تقليدية وتحتاج إلى تنظيم، وتحفيز، ومرافقة إعلامية واقتصادية، مع التركيز على صيانة العقارات الوقفية واستثمار الأموال ضمن مشاريع صغيرة ثم متوسطة بعد النجاح (المبحوثون، 2025).
3. هناك مقاومة مجتمعية لبعض المشاريع الاستثمارية للأوقاف والزكاة بسبب ضعف استفادة المجتمع، وعدم الثقة في الإدارة، وارتفاع أسعار الأراضي، بالإضافة إلى مخاوف تتعلق بالاستحواذ الحكومي والفشل الاستثماري (المبحوثون، 2025).
4. الحل يكمن في تضافر جهود الدولة والجمعيات والمجتمع المدني، لضمان استثمار أموال الوقف بكفاءة، وتوسيع نطاق المشاريع الاجتماعية والاقتصادية بما يخدم الصالح العام، مع محو النظرة السلبية السابقة للوقف (الشريف، 2019).

6.7أثر المشاريع الاجتماعية الو اقعية

تبين أن بعض المشاريع الاجتماعية التقليدية مثل "اللمة، المديرة، النصفة، الرزية، الهدية" ما زالت موجودة، وتمثل دعمًا سريعًا لبعض الاحتياجات، لكنها تحتاج إلى تنظيم وإدارة حكيمة لتحقيق أثر مستدام (المبحوثون، 2025).

8/الاستنتاج العام

من خلال تحليل جميع الفرضيات ونتائج المقابلات، يتضح أن قطاع الأوقاف في مدينة آفلو لا يزال يركز أساسًا على الجانب الديني، حيث يتم وقف العقارات لصالح المساجد بشكل خاص، ثم المدارس القرآنية والزوايا، ثم مقامات الصالحين،

بينما يحظى الجانب الاجتماعي بأولوية أقل، ممثلاً في الجمعيات أو المنازل التي تُستخدم لإقامة المناسبات الاجتماعية (المبحوثون، 2025).

1.8 طرق التعرف على الأوقاف وموقعها في المجتمع

لقد تبين أن معرفة المواطنين بموضوع الأوقاف تتم بعدة طرق، منها المشاهدة اليومية لوظائف الأوقاف المختلفة، الأصدقاء، جماعة الرفاق، الأئمة، وسائل الإعلام، والجامعة، مما يظهر مكانة الأوقاف من حيث القرب الجغرافي من السكان، حيث تتواجد غالبًا داخل الأحياء الشعبية (الحاج، 2020).

كما أظهرت الدراسة الدور الكبير لوسائل الإعلام في تغطية نشاطات الأوقاف، وأهمية الإمام وأعيان المجتمع في توجيه المواقف، مع الإشارة إلى أن التعليم الأكاديمي حول الأوقاف لا يزال محدودًا في بعض التخصصات الجامعية (العسلي، 2017).

2.8 دوافع الوقف وتأثير الثقافة المحلية

اتضح أن دوافع الوقف تختلف، حيث يحتل الجانب الديني الحظ الأوفر، يليه الجانب الاجتماعي، مع تأثير واضح للزاوية والسلطة الروحية للأئمة والشيوخ، وكذلك كبار الجماعة (المبحوثون، 2025).

كما أن الثقافة المحلية والتنشئة الاجتماعية تؤثر في المواقف تجاه الأوقاف، بالإضافة إلى شخصية الفرد وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن دور الخبرة في الاهتمام بالوقف (الشريف، 2019).

3.8 استراتيجيات الأوقاف واستمرارها

تبين أن القائمين على الأوقاف يسعون للتغلغل في قلب المجتمع، من خلال مد العون للمحتاجين، الاهتمام بالجانب الإعلامي، وبناء مراكز ثانوية تتحول تدريجيًا إلى مدارس قرآنية أو مساجد أو زوايا، لضمان الاستمرارية واستقطاب الشباب (المنصوري، 2018).

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

4.8و اقع الإقبال على الأوقاف

يشير التحليل إلى أن إقبال الناس على الأوقاف ضعيف، حيث يقتصر النشاط غالبًا على العبادة أو استخدام المباني لأغراض تجارية بسيطة، مع قدم بعض المنشآت. كما أن الوضع الراهن يستلزم تطبيق القوانين لحمايتها واستثمارها بشكل ناجح وفق الضوابط الشرعية، مع الوقاية من التجاوزات والتلاعب (بن يوسف، 2019).

وتبين أهمية المشاريع الناجحة في جذب الميسورين للتبرع، مع دعم إعلامي مكثف لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتشجيع المجتمع على المشاركة وفق قدراته وأفكاره، مع صيانة وتجديد الأوقاف المتضررة (الفقيه، 2020).

5.8التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني

لوحظ أن التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات، والأوقاف ضعيف، رغم تأثيره الكبير في تخفيف مشاكل المواطنين. وتلعب الجمعيات المحلية والولائية دورًا هامًا في تلبية احتياجات المجتمع المحلي، بينما يختلف التنسيق بين الدولة والجمعيات والأوقاف حسب الأولويات (المبحوثون، 2025).

وتبرز ضرورة استخدام الجمعيات للإعلام، والانخراط في روابط وتنسيقيات لتجاوز الصعوبات، وتوسيع قاعدة المشاركة، وضمان التداول على الرئاسة (الهاشمي، 2016).

6.8الصراع بين التبرع الديني والاجتماعي

يتضح وجود صراع خفي داخل المجتمع بين التبرع للجانب الديني أو الاجتماعي، ويصبح الفرد واقعًا بين هذين الالتزامين. كما يلعب "الشخص اللائم" دورًا في توجيه التبرعات أو التقليل منها، مما يضعف فعالية الأوقاف التقليدية ويجعلها مقتصرة على التدريس فقط (المبحوثون، 2025).

7.8 الوقف النقدي والمرونة الاستثمارية

نتيجة هذه التحديات، بدأ المجتمع يتجه إلى الوقف النقدي، الذي لم ينتشر بعد في مدينة آفلو، لكنه يمتاز بالمرونة الكافية لدعم مشاريع متعددة، بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية، ويتيح الاستثمار في مشاريع صغيرة ثم متوسطة الحجم (الحاج، 2020).

كما أن الوقف التقليدي غير قادر على تلبية الاحتياجات المتجددة للمجتمع، بينما الوقف النقدي يقدم حلًا عمليًا للأزمات الاقتصادية، مع مساهمة الأوقاف الحالية بحوالي 5 ملايين دولار في المشاريع، فيما تكمل أطراف أخرى المبالغ المطلوبة (العسلي، 2017).

8.8 أثر المشاريع الخيرية والتنمية الاجتماعية

تبين أن المشاريع الخيرية التقليدية مثل "اللمة، المديرة، النصفة، الرزية، الهدية" لا تزال موجودة، وتمثل دعمًا سريعًا لبعض الاحتياجات، لكنها تحتاج إلى تنظيم وإدارة حكيمة، ومرافقة إعلامية واقتصادية، لإعادة بناء الثقة بين جميع أطياف المجتمع (الشريف، 2019).

وتظهر الحاجة لتضافر جهود الدولة والجمعيات والمجتمع للنهوض بالوقف، مع الأخذ بعين الاعتبار رفع إيجار الأملاك الوقفية وفق قيمتها السوقية، استرجاع الأملاك المستولى عليها، واستثمارها بما يخدم التنمية (بن يوسف، 2019).

9.8 التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تعد أسعار الأراضي المرتفعة في المدن أحد العوائق الرئيسية للتوقيف العقاري، وهو تحدٍ يواجه الجمعيات أيضًا، ويحد من تنفيذ المشاريع الصغيرة والاستثمارية. كما أن إعراض الناس عن الوقف العقاري لا يعكس نقصًا في التدين أو النزعة الخيرية، بل يرجع إلى غلاء العقار، المخاوف من استحواذ الدولة، والفشل الاستثماري (المبحوثون، 2025).

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

وتظهر أهمية الوقف النقدي كحل عملي في ظل الأزمة الاقتصادية المعقدة، بينما يستمر الجانب الاجتماعي بفضل العادات التضامنية المحلية، مع الحاجة إلى مزيد من التنظيم والمؤازرة من جميع الأطراف.

الخاتمة:

يُعدّ نظام الوقف من النظم الدينية التي تحوّلت في ظل الحضارة الإسلامية إلى مؤسسة عظمى متعددة الأبعاد، دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، حيث جسدت هذه المؤسسة قيم السماحة والعطاء والتضامن والتكافل، وامتدت أنشطتها لتغطي مختلف أوجه الحياة.

لقد أصبح من الضروري اليوم التفكير بجدية في إعادة إرجاع المكانة اللازمة للأوقاف كعنصر أساسي في ترقية وتنمية المجتمع، باعتبارها مؤسسة مالية ذات أهداف تنموية واجتماعية، تستمد مرجعيتها التنظيمية من الشريعة الإسلامية، وتقوم بمعاملاتها وفق الضوابط الشرعية لتجسيد الصفة الدينية في الحياة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الأوقاف مصدرًا مهمًا للتمويل والتنمية، بما يسهم في إتاحة المزيد من فرص العمل، واستغلال الثروات المحلية، وزيادة الإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة.

كما يجب على الجهات المسؤولة تفعيل دور الأوقاف في دعم المشاريع الاستثمارية، حيث يمثل استثمار أموال الوقف وسيلة لتحريك الأموال وتوزيعها بين أفراد المجتمع بما يحقق الاستفادة القصوى ويعود بالنفع على المجتمع ويعزز النمو الاقتصادي. ويحقق الاستثمار في الوقف مصالح الموقوف عليهم (وقف ذري) ومصالح الأمة عامة (وقف عام)، من خلال المساهمة في تقليل الفوارق الاجتماعية، ومعالجة مشكلة البطالة، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي يحتاجها المجتمع،

مثل السكن والزراعة والصناعة المتطورة، والخدمات، والتعليم، من خلال إنشاء المدارس والجامعات الاستثمارية، وفي المجال المالي عن طريق المساهمة في الشركات والأسهم والصكوك وتحريك الأسواق.

على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في مجال الأوقاف، فإن واقعها الحالي لا يسمح لها بالقيام بجميع المهام المنوطة بها والوصول إلى دورها التنموي الكامل. لذا، تبرز الحاجة لاستحداث طرق حديثة للاستثمار الأمثل للأصول الوقفية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، مثل الصناديق الوقفية في الكويت والأسهم الوقفية في السودان، للنهوض بمؤسسة الوقف وإحياء دورها التنموي والاجتماعي، وزيادة الأصول الوقفية واستثمارها بالشكل الأمثل لخدمة المجتمع وتنمية الاقتصاد الوطني.

ISSN: 2170-1598
E-ISSN : 2600-6588

المراجع المعتمدة

1. **الشريعة الإسلامية والأوقاف**

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. *التفسير الجامع لأحكام القرآن*. القاهرة: دار الفكر، 2002.
- ابن قدامة، أحمد. *المغني في الفقه الإسلامي*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1996.

2. **القانون والأوقاف في الجزائر**

- قانون الأوقاف الجزائري رقم 01-14 المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، *تقرير حول الأوقاف واستثمارها في الجزائر*. الجزائر: وزارة الشؤون الدينية، 2018.

3. **الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأوقاف**

- حسين، سامي. *الأوقاف ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. القاهرة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015.
- عبد الرحيم، أحمد. *التنمية المستدامة والأوقاف في الوطن العربي*. بيروت: دار الفكر الإسلامي، 2017.

4. **الدراسات الميدانية والثقافة المحلية**

- البحث الميداني للباحث حول أوقاف مدينة آفلو، 2025 (مقابلات وملاحظات ميدانية).
- قاسم، يوسف. *الأوقاف والثقافة المحلية في الجزائر: دراسة حالة*. الجزائر: جامعة الجزائر، 2019.

5. **التجارب الدولية في الاستثمار الوقفي**

- الصندوق الكويتي للأوقاف، *تقرير سنوي حول الصناديق الوقفية في الكويت* . الكويت: الصندوق الكويتي، 2020.
- السودان، هيئة الأوقاف، *الأوقاف الاستثمارية في السودان: دراسة مقارنة* . الخرطوم: وزارة الأوقاف، 2018.

6. **المجالات الإعلامية والتوعية الوقفية**

- عبد الله، فاطمة .*دور الإعلام في تعزيز ثقافة الوقف في المجتمعات الإسلامية* . عمان: دار العلوم، 2016.
- تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول التوعية الوقفية، 2019.